



# مكتبة الغازي خسرو بك

مخطوطة

تحقيق الآمال في إخراج زكاة الفطر بالمال

المؤلف

أحمد بن محمد بن الصديق ( الغماري )



# كتاب

تحقيق الآماله باخراج زكاة العظماء

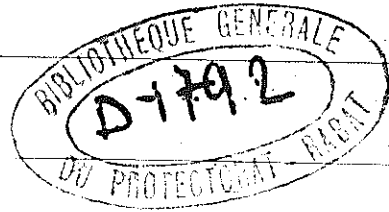
للبغوي الى الله تعالى خاتم الكون

احمد بن محمد بن الهادي

غفر الله له

درج

اي



بسم الله الرحمن الرحيم وطرا لله على سيرت محمده اله و محمد وآله

المحرره وكيفية وسداد على عباده الذين اصطفى الا يتصل  
من يعلم ان الاعمال المكلفين للتخلو من احكام الله فيها  
ويعلم ان نصوص الشرائع الشرعية على الاحكام محصورة  
متناهية والادعاء والحوادث غير محصورة ولا متناهية  
وقال لا يتصور ولا يتقاضي لا يربطه فالتحريم ويتقاضي  
يعلم فلهما انما اجترار واجب الاعتبار وان الزمان  
لا يجوز عقلا خلو من مجتهد فاجل الله بالحق على خلفه  
وذلك باستنباط حكم الاعمال المحرمة ووفاء بيمين  
المتحدة حتى يكون بعد ذلك حادثة اجتهاد يبين  
حكم الله فيها بل هو النسخ واما سنة لال والالزم توكيد  
الاحكام في كثير من الحوادث والادعاء وترك الخلو سرا  
بمجهول في بحار الهوى والاضلال واجتماع الاقضية على الخلو

والباطل

والباطل وذلك محال  
وللهذا حكم الامة وفضلها سائر المذاهب بان لا اجترار  
عرض كعباءى وانما يجب ان يكون في كل فطر من تقوم به  
الكفاية وان العرض لا يتقاضي بالمجتهد المفيد بل لابد  
من الاجتهاد المطلق وحكموا الانفاق على انزال حكمي  
الاعلام الضامعي وغير ذلك الاجماع عليه  
والاجترار هو استنجان النسخ في النصوص واستخراج  
الوسع والطائفة في استخراج الاحكام منها بغير ما  
لا يذكر فيها على ما ذكره جماعة مع مراعاة الاحول  
والمفاد

وبهذا كانت شريعتنا مستمرة الى قيام الساعة وعامة  
لكافة الناس وكان النبي يبعث الى قومه خاصة وبعث  
نبينا طرا لله عليه واله وسلم الى الناس كافة وختم به الانبياء  
جلابني بعده لان شريعته صالحة لكل زمان ومكان  
بسعادة الخلق وطا حكم الدينونة والافروية في كل

بكل العصور والازمان لا تتغير ولا تتبدل انما نحن نزلنا الذكر

واناله كما يظنون

بني رجع الى كتب العقبة والنوازل الشرعية جدا حكام

الفضايا الحديثة والنوازل المستنيرة لا يخرج عن قواعد

الشرعية واصولها مما كثرت النوازل وتباينت اتراعها

وتعددت الوفايع والفضايا واختلفت اجناسها لا

عرف بعضها يبي ما صدر في القرن الاول والثاني او السابع

والثامن او الثالث عشر والرابع عشر على بعد هذه

الازمان واختلفت ما وتباين عوايدها واصولها وانواعها

وتفاير حوادثها واخبارها

وهذا ايضا ما اعلم بالحج ووضح البراهين على عدم انقطاع

الاجتهاد وخلق الزمان من الاجتهاد فان كتب النوازل

والعقوى على المذاهب الاربعة وغيرها بالغة الالف

المجلدات وجل ما اشتملت عليه ما درعي غير الائمة وعن

غير اتباعهم واتباع اتباعهم وانما هو استنباط من حله

عم واولان

بما هي حادثت بحدت في فتح على اختلاف عوايده وجميعه

ولله عزمان على تبدل الحواره وتغير حالته الا في زعم من

الشرعية واصولها فلا يبيس حكم الله تعالى في تلك العرايد

المختلفة والحوادث المتجددة والوفاييع النادرة المتباينة

فلم يكن كتاب من سني ولو اذ لك لكنت الامة وفضل

الى وضع القوانين وتغييرها بتغير الازمان وتبدل الاطوار

كما هو نشان غير نامي الاعم على اختلاف الملل والاديان

بما هي امة بل ولادولة لا وتغير قوانينها الشرعية والسياسية

وتدخل عليها من الزيادات والتعديلات ما يناسب

الظروف والاحوال كلما تغيرت الحوادث وتبدلت الاطوار

وربما وقع لسمع لك في السنة الواحدة مرات

اما الشرعية الاصلية فمنه جاد بها نبيها الاكرم ورسولها

الاشرف الاعم في طر الله عليه والسلم وهي مستمرة خالدة

عمامة تضاف لذل الوفايع والحوادث والفضايا والنوازل

والى



بعد من العفراء والمفتيس في كل عصر الى وقتنا هذا  
الذي هو مع ضعفهم اهلهم وفلة عنايتهم بالعلم  
ورغبتهم فيه فلما نجلو يبه بلدة او قبيلة من قبعت او  
مفتيس يستنبطون لكل حداثة حكمها من النصوص  
الشريعة والفواعل المذهبية ادما تقدم لها من  
الاسباه والنخاير التي حكم فيها افتناهم من المفتيس  
فهذا معنى الاجتهاد الذي يذكره اهل الوصو المتأخرة  
ويترجمون السامالته وعدم فرة اهل الزمان عليه مع  
انهم مجتهدون حتى في انكارهم الاجتهاد وهم لا يشعرون  
وهو اصفلة في ذلك الحوادث العرفية التي حدثت في هذه  
الازمان حال يسبق له قبيل في عم الصارع والفرقون -  
السابعة حتى المتأخر فيضابل مقلد حث ابا هذا  
الفرق في انشاع الاختراعات الحريضة والخوارق المدهشة  
التي كانت من زمن قريب تعد من المستحيل ما صبحت اليوم  
من المألوفات العادية كالظهور العيون نوع ابي وسماع

الفران

الفران من العيون غراب وجبص الصوت به فيه وفراسته  
في الراديو وسماعه منه وقبول الاخبار الواردة بالتلفاز  
والتليفون من البلاد البعيدة كسوت روية السهلان -  
وصول الطير اشبحر الوفرة وغير ذلك وركوب الفواجر  
والجبارة وغنيزها لما تحت به البنوي كطبع المصاحف  
والكتب المطابع والتعامل بالادوران المالية واوران  
البنوي اتجاره وثمان السلع المعروف بالسكورتاه  
والقداوي بالابر للرجال وتضريح الميت وعلم على العربات  
وغير ذلك من الحوادث المستحبات التي بين حكمها علماء  
العصر الغايه بان قطع الاجتهاد والتمسك بوجوده  
والحكاه من بضال من يدعيه مع انهم مجتهدون  
وما حدثت في هذه الازمان المتأخر ايضا بسبب وجود  
الات الحكي البخار والكهربائية انتشار الدفين في  
الكواخر انتشار الغني عن افقيات الجيوب حتى قل وجودها  
وانقطع بسبب ذلك وجود الارحله الحجة به من البيوت

ولم يبق الا الآلات المذكورة التي يتعذر فيها طهي الفيل  
من الحب كما هو معلوم فاكثرت في الناس بالرفيق واخرجوا  
عن الحب لما يحصل لهم من التعب والمشقة  
فتشأ عن ذلك ما يدعوا الى النسخ في زكاة العظم هل  
ينتقل فيها من الوارد المنصوص عليه ان عاجت به  
العادة وهو الرفيق او لا بد من المنصوص عليه ولو مع  
جريان العادة بعد اتيانها  
فصل في هذه السنة بسبب الحرب والفتوح المواصلة  
فئة الحب والرفيق فصار المراد لا يحصل بها فوت  
الضرورة من الرفيق والخبز الا بعد اللينة والشي  
فكثر سؤال الناس واستفتنا وبع جزكاة العظم فاجتنب  
باخراج الرفيق والحال وقدت ان الحال افضل من الرفيق  
نحو الحال الوقت وصالحه البغراء وكان هذا في السنة  
الملاية اما في هذه السنة التي انقطع فيها الرفيق فاجتنب  
باخراج الحال ووافق على ذلك بعض المفاضل فاجتنب بذلك

انظر

اهل بلده فتعاقبت فيا فم طيلتها وكادت السموات  
تتعلق او تنشق الارض او تخرب الجبال هذا ان خالف المذهب  
واقضى بجواز اخراج الحال  
فطلب في ان ابي له مستند فاذهب اليه واخذ منه ذلك  
بمسوطها فاجتنب بهذا الجزء وسميته تخفيف الآماله  
في اخراج زكاة العظم بالحال وقدت وبالله التوفيق  
فصل اما الاستناد في اخراج الرفيق فقال النسائي  
اخبرنا محمد بن منصور بن سفيان عن ابي جحلان قال سمعت  
عياض بن عبد الله بن جبر عن ابي سعيد الخدري قال ان خرج على  
عمر رسول الله صلى الله عليه واله وسلم الا صاعا من تمر او صاعا  
من شعير او صاعا من زبيب او صاعا من حنظل او صاعا  
من اقط او صاعا من سلت أو شك سفيان بن فضال ح في  
ادسنت ورواه ابو داود بن فضال بن عدي بن يحيى اخبرنا  
سفيان بن عدي بن عدي بن يحيى بن ابي جحلاه سمع  
عياض بن ابي سعيد الخدري يقول لا يخرج ابرا



الامعاء انا كنا نخرج على عهد رسول الله طر الله عليه واله  
 وسلم صاع ثم اد شعير او افط او زبيب فقرا حديث يحي زاذ  
 سبعين او صاعا من دقيق فان خافد فانكر واعلته فترك  
 سبعين قال ابو داود بجهه الزيادة ونعم من ابي عبيد  
 فلتت رواية الرازي فلتت تبيد ان سبعين بن عبيد  
 فتاكد من تلك الزيادة غير وادع فيها قال الرازي فلتت  
 حديثنا ابراهيم بن محمد بن عبد الله بن يحيى بن عبد الله بن  
 عبيد بن نافع بن جهمان بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن  
 الحزري يقول ما افر جنا على عهد رسول الله طر الله عليه واله  
 وسلم الامعاء من دقيق او صاعا من تمر او صاعا من سلت  
 او صاعا من زبيب او صاعا من شعير او صاعا من افط فان  
 ابو الفضل فقال له عربي الحديث وهو فعنا يا ابا محمد لا يذكر  
 في هذا الحديث قال بلى هو جيب جهرا يرب على ان سبعين  
 ابي عبيد فتاكد مما رواه وهو افط من اية الكريه واحد  
 كتاب الجبال في زيادة من فضولته ورواه الرازي فلتت بسبعين

١٩

ما فر من قول ابني طر الله عليه واله وسلم فتان  
 حديثنا عثمان بن احمد بن عمار بن عبد الله بن عبد الله بن  
 نافع بن ابي اسحق بن عمار بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن  
 عن عياض بن عبد الله عن ابي سعيد الخدري ان ابني طر الله  
 عليه واله وسلم قال لبع في صفة العظم صاع من زبيب  
 صاع من تمر من افط صاع من دقيق ويتصدقته ورد الدقيق  
 في حديث ابي عبد الله بن زيد بن ثابت وجابر بن عبد الله وان  
 كانت خبيبة  
 حديثنا ابي عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن  
 اسماعيل بن ابي اسحق بن عمار بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن  
 ابي عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن  
 والكبير والحمر والمملوك صاعا من كحل من ادي من افضل  
 منه ومن ادي شعير افضل منه ومن ادي زبيب افضل منه  
 فان واحصيه فان ومن ادي دقيقا افضل منه ومن ادي  
 سويقا افضل منه

حديث — زبير بن ثابت قال احكاكم في المستدرک  
 خذنا ابو الوليد العنزي ثنا عباد بن زكريا ثنا سليمان بن  
 ارفع عن ابيه عن نبيته بن زبير بن ثابت قال خطبنا  
 رسول الله صلى الله عليه واله ولم يخال من كان عنده طعام بل يتصرف  
 بصاع مما اراد صاع من شعير او صاع مما ترم او صاع مما دغيني  
 او صاع مما زبيب او صاع مما سلت وراه الدار فطني من هذا  
 الرجوع قال لم يروه بهذا السناد وهذه الالباط اما سليمان  
 ابن ارفع وهو متروك اما الحكم فقال انه اسناد يخرج في  
 الشواهد

حديث — جابر روى الخبراني في انا وصلى عنه قال  
 قال رسول الله صلى الله عليه واله ولم صدقة العظمى على كل  
 انسان مع ان من في ارضي او فخر من الشعير صاع ومن الحلواء  
 زبيب او تمر صاع في سنده البيت بن حماد وهو ضعيف  
 فصل واخراج الدغيني وهو ذهب الخنعية والخبائلة  
 وقول ابي القاسم الانطاقي من الشايعية وابي حبيب

واجمع

واجمع رجائتة من المالكية بل قال ابي حبيب انما منع  
 مالك الدغيني من اجل الربيع بل اذا اخرج بمقدار ما يبيع  
 فهو جائز على قولهم كما يبيع منه  
 ويخرج ايضا على قولهم ان العلف من تخرج من غالب فوت  
 البلدة بل ومن فوت المزكى بقسمته من الفوت الذي كان  
 يفتاته في رمضان لله وللملوك السنة كما قال ابي العباس  
 وغيره جعل هذا من كان يفتات الدغيني في كل هذه الاحوال  
 فالواجب اخراجه على ما تقتضيه هذه الاحوال  
 فصل واخراج المال وهو قول جماعة من الصحابة  
 والتابعين من مذهب الخنعية البغوية ويخرجون عبد العزيز وهو  
 من ذهب النوري واهل حنيفة واهل يوسف واخبارا من الخنعية  
 البغوية يرجعونهم الى العمل والعتوى فيخرجون كل زكاة  
 وفي الكفارات والتتروا الخراج وغيرها وهو ايضا ذهب  
 الاطام الناصر والمؤيد بالله من اهل البيت ومن قال  
 الصحابة في ارضهم واهل بيتهم فبدا ذلك بالخزوة



وهو ذهب بغيره اهل البيت ائمة جواز القيمة عند الضرورة  
 وجعلوا منها كلب الاعمال للمال بركة المنصوح  
 وتعرفون جماعة من ائمة الكوفة كتاب غيب واجتمع وابي ابي  
 حازم وابي دينا روي وذهب علي ما يقتضيه الطحاوي النفل  
 عنهم في تجوز اخراج الفضة في الزكاة الشاملة لزكاة المال  
 وزكاة الراوي بخلاف وانقلوه عن ابي الفداي واشتهر  
 من كونها اجاز اخراج الفضة في الزكاة اللازمة للعلم  
 وكبارة الامان  
 قال الدرر فطني حدثنا زحاد بن عبد الرحمن ثنا ابو سعيد الشيخ  
 ثنا يونس بن بكر عن ابي حنيفة قال لو انك اعلمت بحرفة  
 العلم اعلم لاجراً  
 وقال ابن ابي شيبة في المصنف باب ائمة الدرر في زكاة  
 العلم حدثنا ابو اسامة عن ابي عوف قال سمعت كتاب  
 عمر بن عبد العزيز الى عدى بالبصرة يؤخذ من اهل البيوت  
 من العجائز عن كل انسان نصف درهم يعني في زكاة العلم

حدثنا

حدثنا وكيع عن خة قال جلدنا كتاب عمر بن عبد العزيز  
 في حرفة العلم نصف صاع عن كل انسان او قيمته ذهب  
 درهم  
 حدثنا وكيع عن سفيان عن همام عن الحسن فان ابا اس  
 انه تعلى الدرر اعم في حرفة العلم  
 حدثنا ابو اسامة عن زهير فان سمعت ابا اسحاق يقول  
 ادر كتمت ودم يعطونه في حرفة العلم الدرر اعم بغيره  
 الكفاي  
 قلت وابي اسحاق هذا هو عمرو بن عبد الله السبيعي  
 من الطبقة الوسطى من ائمة ابي ابي روى عليه السلام  
 وجماعة من الصحابة فهو يروي عنهم ويثبت ان ذلك كان  
 معمولاً به في عصره وسباني تعيين بوضع  
 حصل لمن كان مقلداً بحسبه تقليد رسول الله  
 ولو من غير وجهه جان الانتفال من ذهب الى فذهب  
 ولو به بعض النوازل جاز على الصحيح المشهور في كل المذاهب

وأقسامه كان من أهل العلم والنحو وفهم الحجة والدليل  
 بل يعلم أن لغة الأهل لغتنا لغتنا المعاصرة وجوه  
 الوجه الأول أن الأهل في الصرفة الحاصل قال تعالى عند  
 من أموالهم حرفة وأهل في الأهل ما عدا من الأهل  
 والبعض والأهل في ما يفهم من الأهل مجازا واكثر  
 ما يخلط العرب في الأهل لكونها اكثر ما له وبيان رسول  
 الله صلى الله عليه واله وسلم للمفهوم عليه انما هو للتيسير  
 وربع الحرف للتفصيل الواجب وهو المفهوم فيه لان  
 أهل البادية وارباب المواشي تعرفهم التقود وهم اكثر  
 من يجب عليه الزكاة فكان الاخراج مما عندهم ايسر عليهم  
 فلهذا جاز في أهل المواشي ان يتصرفوا من ما تشيئهم وعلى  
 أهل الحضر جسد وعلى أهل النصارى ما تاردهم وعلى أهل  
 النفاذ ما تاردهم تيسير على الجميع وان لا يكلف احد  
 استحضار ما ليس عنده مع الحجة المفردة للجميع وهو  
 مواساة البغراء

الوجه

الوجه الثاني ان اخذ القيمة في الزكاة ثابتة في النبي  
 صلى الله عليه واله وسلم وعن جماعة من الصحابة في عصره وبعد  
 عصره  
 قال يحيى بن ابي القاسم في كتاب الخراج حديثا سبعاين بن  
 عيينة عن عمرو بن دينار عن طاووس فان وعاد باليمن  
 ايتونه بغير ضريب اخذته منك فكان الذرة والسفير  
 فانه ارضاه عليك وخير للمهاجرين بالمدينة  
 وقال ايضا حديثا سبعاين بن عيينة عن ابي صالح بن عيسى  
 عن طاووس فان وعاد باليمن ايتونه بخمسين او ليس  
 اخذته منك فكان الصرفة فانه ارضاه عليك وخيرا -  
 للمهاجرين بالمدينة  
 وقال ابن ابي شيبة في المصنف حديثا عبد الرحيم عن الجراح  
 عن عمرو بن دينار عن طاووس فان بعث رسول الله صلى الله  
 عليه واله وسلم فعاد الى اليمن فامر ان ياخذ الصرفة  
 من الخنكية والسفير فاخذت العرب والقبائل الخنكية



والتفسير  
 حديثنا جبر بن عبد الحميد عن لينة عن عطاء بن عمر كان ياخذ  
 العروض في الصدقة من الورق وغيرها .....  
 حديثنا ابن عيينة عن ابراهيم بن يوسف فذكر مثل عارواه عن  
 ابن داود عن سفيان بن عيينة واللبس في قال  
 حديثنا وكيع عن سفيان بن عيينة عن ابراهيم بن عيسى عن طائوس ان  
 عطاء كان ياخذ العروض في الصدقة  
 حديثنا وكيع عن ابن سنان عن عطاء ان عليا عليه السلام  
 كان ياخذ العروض في الجزية من اهل الابرار والبر  
 اهل الحان المال ومن اهل الحبال الحبال  
 وقال ابو عبيد في كتاب الاموال فجدد البنت عن النبي  
 ط الله عليه واله وسلم انه امر عطاء حين خرج الى اليمن بالتبشير  
 على الناس وان ياخذ كرايم اموالهم ثم جاء فبصر اعي وعطاء  
 في حديث له اخراجه قال هناك ايقونة بخميس او ليس اخذه  
 منك وكان الصدقة بانها ايسر عليك وانفع للمهاجرين

بالمدينة بالاسنان بعضها ببعض النسيب من العروض  
 بها وقد قبلها معاذ وروى عن عمرو بن عبد الله في الجزية  
 انهما كانا ياخذاه فكانتا العروضة وغيرها  
 حديثنا يحيى بن بكير عن مالك عن زيد بن اسلم عن ابيه عن  
 عمر انه كان ياتي من الشام ناعم كثيرة من الجزية  
 حديثنا محمد بن ربيعة وابو نعيم عن سعيد بن سنان عن  
 عنترة عن علي عليه السلام انه كان ياخذ الجزية من اصحاب  
 الابرار فذكر مثل عارواه ابن ابي شيبة في قال فدرضا  
 ياخذ العروض في الحيوان فكلان الجزية ثم وانما اصلها الابرار  
 والذنانير والطحام فان وكذلك كان رايتها في الدنيا  
 من الذبص والورق والابل والبغ والفتح والخيول انما اراجها  
 التسهيل على الناس فجعل على اهل كل ما يكتسبهم  
 رنان البخارة في صحيحه باب العرض في الزكاة وفان طائوس  
 فان عطاء رضي الله عنه لاهل اليمن ايقونة بعرض نيباب  
 خميس او ليس في الصدقة فكان السعير والزرارة اهل

بالمدينة

عليكم وخير لأصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمدني ثم استدلت

النجار بما يصان من الأحاديث

وفان البيهقي بسنة باب من أجاز أخذ الفيج في الزكاة

في أخرج حديث وعادة من طريق يحيى بن زعيم برواية عمر بن

دينار و إبراهيم بن عيسى عن كاهن

وقيل لو كان معاذ كان يرسل ذلك إلى النبي صلى الله عليه وآله

والله أعلم لأنه هو مقول الصدفة ومعها على البغداد بالبرية

وقد قبل ذلك وأفره عليه مع أنه صلى الله عليه وآله وسلم

لما وجهه إلى اليمن فإن له خذ الحب من النساء من

الفتح والبغير من اللبل والبغض من البغ كإرواه البيهقي

فقال أخبرنا أبو علي الروذباري وأبو عبد الله الكاوي قال حدثنا

أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا الربيع بن سليمان ثنا عبد الله

بن وهب أخبرني سليمان بن بلال عن شريك بن عبد الله بن أبي

نمر عن عطاء بن يسار عن معاذ بن جبل رضي الله عنه أن

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث إلى اليمن فقال

خ

خذ الحب من الحب والشاة من الشاة والبعير من اللبل والبغض

من البغ

ومع هذا التعميم الصحيح قال فعلة للناس يتوزع بعرض

نياب بدل الشيعر والذرة وماذا إن العلم بان المراد منه

حاجت البغداد لا خصوص هذه الأمكنة ولذلك فإن كانت

أهوه عليكم وخير لأصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمدية

وأفره النبي صلى الله عليه وآله وسلم عبادك ولو كان خلاف

الشرع المبروض لما أفره عليه ولا ضرر بذلك إلى أهله ونبي

عنه كما وقع في غيره

فصل ومن ذلك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في غزوة

من اللبل شاة وكلمة في حفيضة للخريف وعين الشاة لا توجد

في اللبل بلما أجازا فإجهام اللبل وليست منها علمنا اه

المراد ففرها من الحمال وكذا رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم

ولم في أهل الصدفة نفاة كوماه بفضب على الصدفة وفان ألم

أنهكم عن أخذ كرايم أحوال الناس فقال السامي أخذتها

2









واعلم ان جمع القيمة في الزكاة جائز عندنا وكذا في الكفاية  
 وصدقة العظم والعقم والخراج والسندرو وهو قول عمر  
 وابنه عبد الله وابن مسعود وابن عباس ومعاذ وطاوس  
 وقال الثوري يجوز اخراج العروض في الزكاة اذا كانت  
 بغير مقياد وهو ذهب البخاري واخرى الروايات عن احمد  
 ولو اطلق عن ضاعة ذهب وفضة فان اسهب يجوز دفن  
 الطرطون في هذا قول بين في جواز اخراج الفضة في الزكاة  
 فان واصل اصحابنا على انه لو اطلق في ضاعة ذهب  
 اجراه وكذلك اذا اطلق درهما عن فضة عند مالك وانه  
 يحسن الا يجزيه وهو وجه للشافعية واما زابي حبيب  
 وجمع القيمة اذا رآه اعم للمساكين فان مالك والشافعية  
 لا يجوز وهو قول حازم فان العينة وحديث الباب حجة لنا  
 لان ابن لبون لا يفرق بين الزكاة الا بغير القيمة لان  
 التزك لا يجوز في الابل الا بالقيمة ولذلك اجتمع في البخاري  
 ايضا في جواز اخراج الفضة مع شدة مخالفة للحنفية ام

فلن

قلت وكذلك قبول بنت لبون فكانت مخاض مع  
 اخذ عشرين درهما من المصروف دليل على جواز القيمة لان  
 الواجب بعض بنت لبون لا يفي كلها  
 واذا ائنت في ذلك في الزكاة فيبي شاملة في زكاة العظم اذا لا  
 بارها اصلها والقيمة كما تكون عرضا تكون نفعا بل هو الاصل  
 فيها

الوجه الثالث انه اذا ائنت جواز اخذ القيمة في الزكاة  
 المبروضة في الاعيان يجوزها في الزكاة المبروضة في الرقاب  
 من باب اولى لان الفرض اوجب الزكاة في عين الحب والتمار  
 والما تبيع والتفديس كما هو معلوم وكما تفرغ في حديث معاذ  
 الذي قال له النبي صلى الله عليه واله وسلم حين لما يقضه الى اليمن  
 خذ الحب من الحب والاشاة من الفضة والبيعير مع الابل والبقر  
 من الفضة فهو من ثابت في اعين هذه الاشياء كما قاله فان  
 انه في الزكاة

اما زكاة العظم فانها ثابتة في الرقاب ولذلك وجبت

على الذكر والانسى والحرم العبد والصغير والكبير والنفسي

والبعير

ولهذا ايضا كان الصحيح وجوب اخراجها على الزوجة بعينها

لا على زوجها لتعلقها بالرفاق وما كان كذلك فلا ينوب

بغيره احد عن احد الا على خصه الدليل على الاستيفان بتوكيد

نفسه كالصبي والمملوك

قال ابو داود حزننا مسعود وسليمان بن داود العتكي فدا

حزننا حماد بن زيد عن النعمان بن راشد عن الزمعة عن ثعلبة

ابن عبد الله بن ابي صير عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله

عليه واله وسلم صاع من ابر او فضح عن كل انيس صغيرا او كبيرا

حر او عبدا كرا وانثى افا غنيتك فيزكيتها الله واما بغيركم فيرج

الله عليه اكثر مما الكاه

بقوله واما بغيركم فيرد الله عليه اكثر مما الكاه دليل على ان

ببعضها البعير يعطى عن نفسه وياخذها من غيره بدل

بما وجد بها على البعير

وقال

وقال ابو داود ايضا ثنا محمود بن خالد بن مشفى وعبد الله بن

عبد الرحمن بن اسلم قنده فالاحمر ثنا مروان بن محمد ثنا ابو يزيد الخولاني

ثنا سيار بن عبد الرحمن بن اسلم عن عكرمة عن ابن عبد الله فان

عرض رسول الله صلى الله عليه واله وسلم زكاة البعير لخميرة للصلح

من اللغو والروث وسمعت للمصاكبي من ادها قبل الصلاة

ببعض زكاة فقبولته ومن ادها بعد الصلاة بمضى عرفته

من العرفات

فقل وجوبها بكونها لحمية للصلح من اللغو والروث

بدل ذلك على غيرها واجبة على كل صلح غنيا كان او فقيرا لان

كل صلح محتاج الى التطهير غنيا كان او فقيرا وانه اشتركا

في العلة اشتركا في الوجوب

والمقصود انها مع وضعية الرفاق ولذا لم سميت زكاة

البعير لانها فاخوذة من البعير التي هي اصل الخلفة كما

قال ابن قتيبة ونهى عليه صاحب الجوى والنوى وغيرهم

بل ورد عن النبي صلى الله عليه واله وسلم سميت زكاة الروث



عنه روى الجرائد في الاوسط ما عرفت زيد بن ثابت  
 ان النبي صلى الله عليه واله وسلم وصحاحه لم يازيد اعطى زكاة  
 راسخ مع الناس وان لم تجع الا حيط  
 ولما كان الحال فيها كذلك انتفت حكمة الشرع البالغة  
 او الناس باخراج الكعك يتمكن لم يجمع من اداء ما فرض عليهم  
 ولا يحصل لهم فيه عسر ولا مشقة فمجرد بيان بالكثير من  
 ان تركه وتبعيته لمشفته او مع الضرورة عليه وذلك  
 لان النفقة كانت نادرة الوجود في تلك الازمان يبلد  
 العرب لا سيما البوادي منها وقصود البغداد بلواهي  
 باعطاء النفقة في الزكاة المبروض على كل الناس غنيهم  
 وبغيرهم لتعذر افراسها على البغداد بالمره ولتعمير ايضا  
 على كثير من الاغنياء الذين كان غناهم بالمواشي والاربعين  
 والكعك كحال اهل باديقنا وغيرها الى اليوم وان الكثير  
 من اغنياسهم لا توجد بيدهم النفقة الا على سبيل الضرورة  
 لعدم احتياجهم اليها في غالب احوالهم حتى ان من حجب

منهم

منهم الى نسي من النفقة يخرج بعض الكعك او المواشي ليحصل  
 عليه كما هو معلوم من ذلك على خصوص البوادي البعيدة من  
 المدن اما الكعك فانه قيسر للجميع ولا يخلو منه منزل الا  
 ما يبلغ به البغ فمشرهاه فكان من اعلى اصحابه والبلغ الحكم  
 العرول عن الحال النادر وجوده العسر افراسه والحصول  
 عليه الى الكعك المتيسر وجوده واخرجه لكل الناس  
 وقد اشار الى مثل هذا ابن العزيم فقال في العارضة ان النبي  
 صلى الله عليه واله وسلم رتب ذلك على حكمة بدعيه وهي ان زكاة  
 البعير وجبت في الاموال لمهرك للابواب ووجبت للقط  
 الصيام وكانت في كل احد على منزله كذا كانت  
 الزكاة الاحلية على كل احد في حاله لا يكلف غير وانه لك  
 فلنا فيها اختلاف بين علماءنا من ان زكاة البعير يوجبها  
 من فوته لان فوت اهل بلده لانها وجبت في حاله فتكون  
 بحسب حاله كما قال ابن شهاب عنه وما اراد النبي صلى الله عليه  
 واله وسلم فيما بلغ الا ان يوسع على كل احد من غير تكليف

ليجمع بين احوال العباد وورع الحرج والكلفة ام  
 ومعلوم ان رجع الحرج والكلفة في الحوافر البيوع انما هو في  
 رجع المال في افراج الحجب  
 كما ان العلة التي من اجلها انفسا في بافراج الطيفاع  
 وهي قلة النفود وعدم تبصرها بالجميع فمع زالت وانعكس  
 الحال وصار المال فيصير الجميع بخلاف الحجب فوجوب  
 ان يردوا الحكي مع العلة وينتقل الى الاستعمال الميسر الذي  
 هو المال والذي هو ايضا اصل في دفع الصفات كما تدفع  
 الوجه الرابع الرابع ان النبي صلى الله عليه واله وسلم  
 غاير بين الفقر الواجب من الامعيان المنصوص عليها مع  
 تساوئها في كفاية الحاجة وسعة الخلة باخرج من التمر  
 والسعير ما عاوم من البرزخ صاع وذلك لكونه اعاننا  
 لغلته بالمدينة في عصره بعد على انه اعتبر القيمة ولم يعتبر  
 الامعيان اذ لو اعتبرها لسارى بينها في المعذار  
 فان قيل ان رجع الصاع لم يثبت عن النبي صلى الله عليه واله

و

واصل كما قال ابن المنذر وايضا  
 فلنا بل هو ثابت لوروده عن النبي صلى الله عليه واله وسلم  
 والحل بعد الراسعي وغيرهم من الصحابة وانما يعين من  
 طرف كقصة النبي صلى الله عليه واله وسلم بل لا يبعد القول  
 بتوازه  
 فقد ورد عن عدي بن عبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن عبد الله  
 وعائشة وعبد الله بن ثعلبة والسعد بن بنت ابي بكر وعبد الله  
 ابن عمر بن الخطاب وجابر بن عبد الله وزيد بن ثابت وعمر  
 ابن دلك وعكر بن ابي طالب واهل بيته واهل بيته واهل بيته  
 وعن سعيد بن المسيب واهل بيته عن عبد الرحمن وعبد الله بن  
 عبد الله بن عتبة بن مسعود والفلاس بن محمد وصلاح بن عبد الله  
 مرسل  
 وعن ابي بكر وعمر وعثمان وعبد جابر واهل بيته مسعود واهل بيته  
 ومعاوية واهل بيته الخيري موقوفوا  
 وعن مجاهد وعطاء بن رباح وعبد الله بن عمر بن الخطاب والحسن



البعري وكما روي عنه النبي محمد اذ و ابراهيم النخعي والحكم  
وعباد موطوي

+ محمد بن يثيب — عبد الله بن عمرو قال الترمذي ع حدثنا عتبة بن  
فكرم البعري ثنا صالح بن شوح عن ابي جهم بن عمار عن عمرو بن شعيب  
عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه واله وسلم بعث عمارا  
في مجاج مكة الا ان صدقة البعظ و اجبت على كل مسلم  
في كروانتي مر او عبد صغير او كبير مع ان ما فتح او سواه  
صاع من كل طلع ع قال الترمذي ع هذا حديث حسن صحيح  
طريبي واخر قال الدارقطني ثنا ابو سهل بن زياد ثنا عبد الكريم  
ابي الربيعة ثنا ابراهيم بن مسعود ثنا المعتمر قال انبأني عن ابي  
عن ابي جهم بن عمار عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله  
صلى الله عليه واله وسلم امر ما يحا صاع ان صدقة البعظ عا واجب  
على كل مسلم صغير او كبير ذكر او انثى ع لولا ملوك حاضر او باج  
مع ان ما فتح او صاع من شعير او تمر

وحدثني يثيب — عبد الله بن عباس قال اور حدثنا يزيد

قال

قال انا عبيد بن الحسن قال خطب ابي عباس في اخر رمضان  
فقال يا اهل البصرة اذوا زكاة صومك فان يحفظ الناس ينظر  
بعضهم الى بعض فقال من ههنا من اهل المدينة فوموا  
بعلوا اخوانكم فانهم لا يعلمون ان رسول الله صلى الله عليه  
واله وسلم برض صدقة رمضان نصف صاع من اوصاع من  
شعير او صاع من تمر على العبد والحرة والحر والانس  
ورواه ابو داود والنسائي وقال ان الحسن بن علي بن ابي  
عباس وكذا قال ابن المديني وابن ابي عمير وغيرهما لكره طريبي واخر  
قال محمد بن يحيى ع حدثنا محمد بن عبد البر ان نادى ارجي تشبيب  
ثنا يحيى بن عباد ثنا ابي جهم بن عمار عن ابي عبد الله ان رسول  
الله صلى الله عليه واله وسلم امر ما خايد على فكة ينادي ان  
صدقة البعظ عا واجب على كل مسلم صغير او كبير ذكر  
او انثى مر او ملوك حاضر او باج مع ان ما فتح او صاع من شعير  
او تمر ذكر او انثى في سنة وفان روى عنه الكندي عن ابي  
ابن تشبيب قال و هذا حديث ينعون به يحيى بن عباد عن ابي

جرى هكذا وانما رواه غيري عن ابي جبرئيل عن عطاء بن قيس  
في الحديث وعن ابي جبرئيل عن عمرو بن شبيب مرهوعا  
الى النبي صلى الله عليه واله وسلم في نصارى الجاهلية قلت  
ويحيى بن عباد ضعيف لكن قال حارث بن شبيب كان من  
خيار الناس ذكره الدارقطني في اسناد هذا الحديث في سنة  
ومع هذا بله طريقا ثالثا

قال الدارقطني حدثنا محمد بن احمد بن ابي التيجان حدثني جدي  
قال ثنا محمد بن عمر الوافدي ثنا عبد الحميد بن عمران عن ابي  
ابانيس عن ابيه عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابي عباس  
عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انه امر بركة العسل  
صاعا من تمر او صاعا من شعير او قدس من ما فتح على كل  
حاضر وباد صغير وكبير عرو وعبد محمد بن عمر الوافدي به فاه  
لاكن له طريقا رابعا

قال الدارقطني حدثنا ابو ذر احمد بن محمد بن محمد بن سليمان  
الواسطي ثنا سعد بن ابي نصر ثنا ابو النخعي ثنا شيخنا الفلاح

عن سلام

عن سليل الطويل عن يزيد الحمصي عن عكرمة بن ابي عباس  
قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم صفة العسل  
عن كل صغير وكبيره عسروا نثي يهودي او نوح اني مر او ملوك  
نصف صاع من ي او صاعا من تمر او صاعا من شعير في فان  
الطويل الدارقطني سليل الطويل فتردك الحديث

ومع ذلك عاينته فان محمد بن الحسن في كتاب الحج  
اخبرنا اسرائيل بن يونس حدثنا منصور بن المعتمر الشافعي  
عن ابراهيم النخعي عن الامام محمد بن يزيد عن عاينته رضي الله  
عنها قالت كان الناس يعطون زكاة رمضان نصف  
صاع فاذا اوسع الله على الناس بل ان يرى ان يتصدق بعسل  
فذا حديث صحيح وثمما حديث دلغ سياء في حديث المتنوع  
+ الطوائف في هذا النوع

ومع ذلك عبد الله بن ثعلبة قال اخبرنا  
عبد الرزاق ثنا ابي جبرئيل قال قال ابن شهاب قال عبد الله  
ابن ثعلبة بن صغير الغزري خطب رسول الله صلى الله عليه



ابن ابي مريم اخبرني يحيى بن ايوب ان لقصاح بن عمروة حديث  
عن ابيه ان السملاء بنت ابي بكر اخبرته انها كانت تخرج على  
عمر رسول الله صلى الله عليه واله وسلم عن اهلها اخر منهم  
والمعلم مدين من حفظة او صالحا ما لم يلمح او اصرح  
الذي يفتنونه.

وحدثني عبد الله بن عمر بن الخطاب فان الدار فطني  
حدثنا ابي محمد بن علي الربيعي ثنا ايوب بن سليمان الهذلي  
ثنا يزيد بن عبد ربه ثنا بغيضة عن اودج بن الزبير فان عن  
ايوب عن نايغ عن ابي عمر فان قال رسول الله صلى الله عليه  
وه وسلم صدقة العظمى ما من امر او صالح من شعير او ورجع ان  
من فصح حفظة عن كل صغير وكبير وروى عنه اودج بن الزبير فان  
ضعيف وقال البخاري حديثه مضارب

وله طريق داخ

فان الدار فطني حدثنا ابراهيم بن محمد بن يحيى ثنا هك بن عبد الله  
ثنا ابو الازرق ثنا محمد بن شريك بن الصفاي ثنا ابي جريح عن

والرسول الناس قبل العلم بيومين فقال اذ واصلنا من  
براد فمخ بين اثنين او صالحا من ثمر او صالحا من شعير عن  
كل من وعبد وصغير وكبير هذا اسناد صحيح اما انه وضع  
لله واخبر ابي ليس هذا من وضع بيانه ورواه ايضا ابو اودج  
والشماوي والطرانة والدار فطني وجماعة

وحدثني السملاء بنت ابي بكر فاه لهر حدثنا عتاب  
ابن زياد حدثنا عبد الله بن ابي باري فان انا ابن لهيعة عن  
محمد بن عبد الرحمن بن شيبان عن فالحمة بنت المنذر عن السملاء  
بنت ابي بكر فالت كنانة في زكاة العلم عن عمر رسول  
الله صلى الله عليه واله وسلم مدين من فصح بالمد الذي يفتنونه  
به هذا حديث حسن وعبد الله بن لهيعة اصاب وضعه ثلاثي  
من ورواه فاذاروي فلو اجتمع عليه الناس محديثه وعضون

فصو ما يرواه عنه الكبار مثل ابي ابي باري

ما رواه

وله مع هذا طريق داخ

فان الشاموي حدثنا محمد بن عبد الرحمن فله حديثنا

ابن ابي مريم

عنا سليمان بن موسى عن نافع انه اخبره عن ابي عمر انه قال  
ان رسول الله ط الله عليه واله وسلم عمرو بن عزم بن زكاة  
البعلي زعم صاع ما عنطه او صاع ما قر محمد بن بشر جليل  
قال انه يبيع في الميزان ضعف الدر فطني ام ولد من  
اجل هذا الحديث وقد ذكره ابي عبيان في النفقات وقال تصحيح  
الحديث موقوف على ابي عبد بن حسان

وسيدنا جابر بن واه الجرائد في الاوسط عن  
قال قال رسول الله ط الله عليه واله وسلم حرفه البعل على  
كل انسان مع ان من ديني ارفع ومن الضعيف صاع ومن  
اكلوا زبيب او تمر صاع صاع في سفره الليث بن حماد الاطفيحي  
ضعف الدر فطني لكنه ورد في غير طريقه موقوف على  
وسيدنا زبيب بن ثابت قال الدر فطني حرمنا  
احمد بن العباس البغوي ثنا ابو بكر عبد بن الوليد ثنا  
عبد بن زكريا السعدي ثنا ابن ارفع عن ابي بصير  
ابن خديج عن زبيب بن ثابت قال خطبنا رسول الله ط الله

عليه

عليه واله وسلم فقال من كان عنده بليت حرم بنصب صاع  
من بر او صاع من شعير او صاع من تمر او صاع من دق مني او صاع  
من زبيب او صاع من صلتغ قال الدر فطني سليمان بن  
الدر فم فتروى الحديث

وسيدنا عمة بن مالك قال الدر فطني ثنا  
محمد بن ابي عمير بن عبد الرحمن بن ابي ربيعة بن ابي  
ابن عبيد بن العجل بن ابي الخطاب بن عبيد الله بن وهب عن  
عمة بن مالك عن ابي بصير بن عبيد الله بن وهب عن  
البعلي مع ان ما فتح او صاع من شعير او تمر او زبيب  
بما يكى عنده افظ وعنده ليس به اخص ما ليس البعض  
ابن الخطاب ضعيف

وسيدنا عمر قال الدر فطني حرمنا محمد بن  
عبد الله بن عبيد بن ابي ربيعة بن ابي ربيعة بن ابي بكر  
ابن عبيد بن عبيد بن ابي ربيعة بن ابي ربيعة بن ابي بكر  
ط الله عليه واله وسلم انه قال حرفه البعل على كل صاع



وسليح زكاة العظمى مني من خنطه

وقال الطحاوي حدثنا العدي بن ارحم ثنا سليمان بن حرب  
ثنا حماد بن زيد عن عبد الخالق النخعي عن سفيان بن  
المسيب قال كانت الصدقة تعلق على عهد رسول الله  
صل الله عليه واله وسلم واب بكر وعمر رضي الله عنهم انصب  
صاع من خنطه

ونسأل ابو عبيد في كتاب الاموال حدثنا اسماعيل بن ابراهيم  
ثنا عبد الخالق بن سلمة النخعي قال سمعت سفيان بن  
المسيب يقول كانت الصدقة تعلق على عهد رسول الله صلى  
الله عليه واله وسلم صاع ثم انصب صاع خنطه على كل  
راس فلات وهذا ما اعلم امر اسيل النبي يحنج بها حتى  
من يقول بعد حجة المرسل وهو ايضا من اصح امر اسيل  
ومر به ابو سلمة بن عبد الرحمن وعبيد الله بن  
عبد الله بن مطيع بن مسعود قال الطحاوي حدثنا ربيع  
ابن ابيزنا ابو زرعة قال اننا حيوة انا عييل عن ابن

وكبيره وعبد نصب صاع من بر او صاع من تمر فان الدرار فطني  
كذا حدثنا مروجنا

ورثنا عبد الله بن ابراهيم بن سنان ثنا الحسن بن ابي ثبات البراز  
ثنا ابراهيم بن عياش بهذا موفوفا وهو الصواب  
ابن مبرزة قال حدثنا عبد الرزاق  
انا سمع عن الزهري عن الاعمش عن ابي مبرزة في زكاة العظم  
على كل مروج عذرة كراواتي صغيرا وكبيرا ونحو صاع من  
تمر او نصب صاع من قمح فان وبلغني ان الزهري كان  
يرجع الى النبي صلى الله عليه واله وسلم ورواه الطحاوي  
والدرار فطني كذا ما نقله عن عبد الرزاق

ومر به ابو سعيد سيدي في حديث المنزوع  
عن الكواقي هذا اليوم

سفيان بن المسيب قال ابو ارحم  
في امر اسيل حدثنا فتيبة انا الليث عن عييل عن ابن شهاب  
عن سفيان بن المسيب قال عرض رسول الله صلى الله عليه واله

ولم

شهاب انه سمع سعيد بن المسيب وابا سلمة بن عبد الرحمن  
وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة يقولون ان رسول الله  
طال الله عليه والرسول بكاة العظم بصلح من امر اوله من  
من حنطه

وروي الغزالي وصالح قال الطحاوي حدثنا ابي  
ابراهيم ثنا ابي ابي قريش قال اخبرني يحيى بن ايوب قال حدثني  
عقيل بن ابي شهاب عن سعيد بن المسيب وعبيد الله  
ابن عبد الله بن عتبة والفاطم وصالح قالوا ان رسول الله  
طال الله عليه والرسول بكاة العظم بصلح من شيعراو  
فدي صا في

اطا ان شويان فقال عبد الرزاق وهو ضعيف اخبرنا  
مع عن ابي فلابه عن ابي بكر انه اخبر عن زكاة العظم من  
من حنطه وان رجلا ادى اليه صاعا بين اثنين قال البيهقي  
في سننه هذا منقطع فلا في وورد ما طريق غير  
منقطع الا انه صحيح

فانه

قال الطحاوي ثنا ابو بكرة قال حدثنا ابو عمر وهلال بن  
يحيى فلا حدثنا ابو عوانة عن عاصم لما حدث عن ابي فلابه  
قال اخبرني صاحبنا الى ابي بكر الصديق رضي الله عنه صاع من  
بين اثنين ورواه البراء بن رافع في هذا ما سند ايضا

وقال الطحاوي حدثنا ابو بكرة ثنا ابو عمر قال انا حدثنا عن  
الحجاج بن ارقطاة فان ذلك ثبت ان ابا الحكم بن عتيبة  
الى زياد بن النخعي فحدثنا عن عبد الله بن نافع ان ابيه  
سأل عمر بن الخطاب فقال انه رجل ملوك مهمل في مالي  
زكاة فقال عمر رضي الله عنه انما كانت عيا سيدة  
ان يودي عنك عند كل صلح صاعا من شعير او تمر  
او نصف صاع من بر

وقال ايضا حدثنا ابي ابي اوردنا نافع عن ابي عبيدة  
عن الزهري عن ابي ابي شعير فان كذا خرج زكاة العظم  
عيا عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه نصف صاع  
وتفرد به عن سعيد بن المسيب ايضا في ابي بكر وعمر



هو ثنا محمد بن جرير عن منصور عن ابراهيم فان صرفه البطم على

الصغير والكبير والحرق والعبء عن كل انسان نصف صاع من

فمخ

هو ثنا جرير عن منصور عن فحاطة فان عمل انسان نصف

صاع من فمخ وما خالب الفمخ من تمر او زبيب او افط او غيره

او شعير بصلع ناع

هو ثنا هشيم عن السيامي عن سماع عن الشعبي انه كان

يقول صرفه البطم على صلب من الاحرار وعن الرقيبي

من صلب منقوع وصاله يريح نصف صاع من براد صاع من تمر

او شعير

هو ثنا هشيم عن منصور عن الحسن انه كان مثل قول الشعبي

يمنح يريح من اللعاب

هو ثنا محمد بن جرير عن ابي جريح عن ابي الزبير فان ربع امان فمخ او صاع

من تمر او شعير

هو ثنا محمد بن جرير عن ابي جريح عن عبد الكريم عن ابي لحاد عن

وقال ابي ابي شيبة في المصنف هو ثنا محمد بن جرير عن ابي جريح

به قوله

وقال ايضا هو ثنا محمد بن جرير عن ابي جريح عن عمرو انه سمع

ابي الزبير وهو عيا المصنف يقول فعان من فمخ او صاع من

شعير او تمر

هو ثنا عبد الرحمن بن سليمان عن حجاج عن عطاء عن ابي عبد الله

قال ان صرفه صاع من تمر او نصف صاع من طلع

وقال الطحاوي في مشكل الآثار ورواه الأثر وهو ثنا

ابو بكر بن بكار بن قتيبة ثنا حجاج بن المنذر قال ثنا حماد عن

يونس عن الحسن بن مروان بن عثان ابي سعيد ان البعث اني

بزكاة رفيفك فقال ابو سعيد للرسول ان مروان لا يعلم

انما عيننا ان نعطي لكل رأس عند كل فمخ صاعا من تمر او

نصف صاع من ل

واما الآثار المأثورة عن جبال ابي شيبة في المصنف باب

من قال نصف صاع به بذكر بعض ما تقدم وفضل

كانت

ابيه قال نصف صاع من فحج اوصاع من تمر

حدثنا محمد بن بكر عن ابي جزيج عن علي بن ابي حمزة قال قال محمد بن ابي اوصاع  
من تمر او شعير

حدثنا البرد اورد عن ثعبان انه قال قال الحكم بن عمار افضاء نصف  
صاع من تمر فان وسالت عبد الرحمن بن ابي الفوارس وسعد بن ابراهيم  
بفقال قبل ذلك

حدثنا ابراهيم بن ابي اسحاق عن ابي اسحاق بن سليمان السبيعي قال قال محمد بن  
ابراهيم بن ابي جزيج قال سالت عبد الله بن محمد بن ابي جزيج عن ابي جزيج  
فقال نصف صاع من تمر او شعير

حدثنا ابراهيم بن ابي اسحاق عن ابي اسحاق بن سليمان السبيعي قال قال محمد بن  
ابراهيم بن ابي جزيج قال سالت عبد الله بن محمد بن ابي جزيج عن ابي جزيج  
فقال نصف صاع من تمر او شعير

فصل بجهنم الروايات تثبت صحة ورود نصف الصاع  
عن النبي صلى الله عليه واله وسلم بل في الفتح والتواتر ان  
يستحيل عادة له بتواكله هو لادارواة على الكذب لو ابقاى

الخلعاء

الخلعاء الراسخين ومن ذكر عصم من الصحابة والتابعين  
الذين لم يرضى عليهم اذ التفليد على القول بما لا اصل له عن  
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم

واذا ابتغى لك وطل اذ عدا اليه في ضعف اعاذت نصف  
الصاع من البرئت المخلوب وهو كونه النبي صلى الله عليه واله  
وسلم اعتبر الفجعة في زكاة البع

ان ما جاء لك عليه الا عا ذت المذكورة من كون الواجب من  
البر نصف صاع وهو مذاهب الثوري وابي حنيفة وابن المبارك  
واكثر اهل الكوفة وهو ايضا قول سعيد بن جبير وعروة بن

الزبير وعصم بن سعد مع من تقدم النقل عنهم من الصحابة  
والتابعين وقول ابي حنيفة من المالكية فيما نقله عنه ابراهيم  
الرواسي انما ورد عن الصحابة التسوية في الفرض الواجب

في البع على سبيل الاجتهاد فصح وهو ليل على انهم فهموا  
من النبي صلى الله عليه واله وسلم اعتبار الفجعة ومراعاة المعالجة  
فان البرد اورد حدثنا الهيثم بن خالد الجعفي ثنا عصم بن

ك



قال حدثنا منصور بن المعتمر الشامي عن ابراهيم النخعي  
عن الاسود عن عدي بن زكريا عن ابي بصير عن ابي بصير  
عن النخعي عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
عن النخعي عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

وروى الائمة السنية في كتبهم وغيرهم عن ابي بصير الخمر  
فان كنا نخرج اياه كان بيننا رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
زكاة البع عن كل صغير وكبير حر او مملوك صلوات الله  
او صلواته او صلواته او صلواته او صلواته او صلواته  
من زبيب بلع نزل نخرج حتى قدح معاوية حاجا او فقيرا  
بكل الفاس على المغير وكان فيما كلب الفاس ان قال اني  
اربع ان قد يس من سمراء السباع تعمر صلواته ثم ولد فخ  
الناس بنه لك قال ابو بصير اما انا فلا ازال اخرج ابرا  
فامشيت

وروى الحكم بن المستدرك عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
اخرج في عهد رسول الله صلى الله عليه واله وسلم صلواته ثم

على الجعبي عن زائدة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
عن عبد الله بن عمر قال كان الناس يخرجون صدقة البع على  
عهد رسول الله صلى الله عليه واله وسلم صلواته او صلواته  
من ثمر او صلواته او صلواته او صلواته او صلواته  
جعل عمر زبيب صلواته فذا نام تلك الاشياء ورواه

ايضا النخعي في الكبرى والدارقطني  
وقال ابو بصير اخرجنا عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
قال حميد اخرجنا عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
عن منبر البصري فقال مرض رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
هذه الصدقة صلواته او صلواته او صلواته او صلواته  
على حر او مملوك ذكر او انثى صغيرا او كبيرا فمادح على وراي  
رضي الله عنه قال فمادح الله عليكم فمادح صلواته  
من كل شئ ورواه لعمرو والنخعي والدارقطني والحمادي  
والبيهقي وجماعة

وقال حميد اخرجنا عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

قال

وفد ره وآنك لک تمسك به ابو سعيد الخدری لعنه بسم الله  
 من ابني طر الله عليه واله وسلم فابهموا وكذا كذا عبد الله  
 ابي عمر لما علم من شدة وقوفه مع الوارد وتمسك به  
 فقال ابي رضاع حدثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن محمد بن  
 ابي حدير عن ابي مجلز قال قلت لابن عمر ان الله فجع او سجع  
 والبر افضل من التمر فقال له ابن عمر ان اصحابي سلكوا طريقا  
 فلانا اجبان انسلك

فأقره عبد الله بن عمر على جواز تبديل الوارد بغيره لمصلحة  
 البغداد ولم ينكر عليه ذلك ولكنه اجاب بان اختياره في  
 نفسه وهو التمسك بالوارد ومحل من وضع قبله من الصحابة  
 على عادته رضي الله عنه

والسبب في هذا ان عبد الله بن عمر لم يروا البر عن ابني طر الله  
 عليه واله وسلم بل احاديثه المتفق على صحتها ليس فيها الا  
 التمر والسفير فقط  
 وبها تمسك ابو عزم واصل الخاتم فقالوا لا يجوز

او صاعا من حنطة او صاعا من شعير فقال له رجل من القوم  
 اوردني من فمخ بغان لانك فيمته وعادية لا اقبلها ولا  
 اعمل بها

وقوله في هذه الرواية او صاعا من حنطة وبعث من بعض الرواة  
 كما بينه المحققون وكما دل عليه قول الرجل لابي سعيد  
 اوردني من فمخ اذ لو ذكر ابو سعيد الفمخ لما استدرج الرجل  
 في سؤاله مع ان الروايات المتكاثرة الصحيحة ليس في شيء  
 منها ذكر الفمخ

وروى الشيخان عن عبد الله بن عمر رضي الله عندهما قال امر  
 ابني طر الله عليه واله وسلم بزكاة البعير صاعا من تمر  
 او صاعا من شعير فقال عبد الله يجعل الناس عدل لم يرد  
 من حنطة

فهذا التبرج من الصحابة دليل واضح لما قلناه اذ لو لم  
 يكن كذلك لما استجاز الصحابة خصوصا عمر وعلي رضي الله  
 عندهما مخالفة رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في شيء حده

وفيه



البعث في الاثر والشعر في مستندين بانهم لم يسمع عن

الشيخ ط الله عليه واله ولم يجرى في الاثر والشعر

وايدوا ذلك بما رواه ابو اورد فان حدثنا سعد وسليمان

ابن اورد الهنكي فاما حدثنا حماد عن ابي بصير فان

عبد الله بن عمر يعطي الثمر فاعوز اهل المدينة الثمر عدما

فما عطي الشعر يعني ولم ينتقل الى ابن وفوق جامع السوارة

الزم علم هو رواه

واختياره في نفسه انه هو من باب الروع والاعتياك

للاينك كونه يرى مواز ذلك فصر ما وهو يرويه عن ابيه

ويغيب ابا مجلز عليه ويخير ان الناس اخذوا به ولم يحصل منه

انكار عليه

الروع في رواية ان النبي صلى الله عليه واله لم قال اشترى

عن الطواف هذا اليوم كما رواه ابن سعد واحكام والدارقطني

ومجاعة

قال ابن سعد في الطبقات اخبرنا محمد بن عمر الواقدي ثنا

عبد الله

عبد الله بن عبد الرحمن الحججي عن الزمعي عن عروة عن عائشة

رضي الله عنها قال واخبرنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابي عمر

فان واخبرنا عبد العزيز بن محمد بن ربيع بن عبد الرحمن بن ابي

سعيد الخزاز عن ابيه عن جده قالوا برض صوم رمضان بعد

ما حوت القبلة الى الكعبة بشهر في شعبان على راس ثمانية

عشر شهر امة منها رسول الله صلى الله عليه واله ولم وامر عليه

الصلاة والسلام في سنة بزكاة العلم وذلك قبل ان

تعرض الزكاة في الاموال وان يخرج عن الصغير والكبير والذكر

والانثى والحرة والعبد صاع من تمر او صاع من زبيب او صاع من

بن وامر باخراجها قبل الغرو الى الصلاة وقال المنوع يعني

المسالك عن الطواف بهذا اليوم

وقال البخاري في علم الكوفة اخبرنا ابو العباس محمد بن يعقوب

ثنا محمد بن الجهم السهمي ثنا عن حماد بن ابراهيم عن نافع

عن ابن عمر قال امرنا رسول الله صلى الله عليه واله ان يخرج

صرفة البعثة عن كل صغير وكبير او عبد صاعا من تمر او صاعا

من زيب او صاعا من شعير او صاعا من قمح وكان يا فرنان  
خرجها قبل الصلاة وكان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
يفسها قبل ان ينصرف الى المصلي ويقول اغتفرتم عن الطواف

في هذا اليوم

وفان المازنطني عندنا الحميسي بن السماعيل والسماقي بن محمر  
ابي الفضل فلما حدثنا يوسف بن موسى ثنا وكيع عن  
محمد بن الفضل بن زياد ثنا البر سعيد اللاتبخ ثنا وكيع عن ابي  
عيسى عن نافع عن ابي عمر فان فرض رسول الله صلى الله عليه واله  
ولم صرفه البكر وقال اغتفرتم في هذا اليوم

بسم النبي صلى الله عليه واله وسلم بعبادة وصوب الزكاة وهي  
اغناء البغداد في يوم العيد والاعتماد بالمال افضل من غيره لان  
الاهل الذي يتوصل به الى كل شئ من ضروريات الحياة الا ان  
الطعام في ذلك اليوم حلالا افضل من جهة كون طهر الله عليه  
والرسول اراد اغناء البغداد في يوم العيد وكما يشهد  
هم الطواف والتعب في الحصول على الفوت فيه لانه يمكن وقتئذ

بالاسواق

بالاسواق فيق وللاخضر وللطعام مطبوخ بل ربما كان الكعب  
يفقد من الاسواق ولا يوجد الا في وقت معلوم حين يحد  
به التجار من الخارج برعايا ضافة يوم العيد افعال لسون  
الطعام او عدم وجوده للبيع بل هو امر النبي صلى الله عليه واله  
ولم بالدر ادم لعات المفصدة من كعبية العفيرة مع الطعام  
في يوم العيد الذي هو يوم سرور وذكر وعبادة ولحسن بطوف  
وسيل الفوت كسائر الديات عام النبي صلى الله عليه واله وسلم  
بالطعام ليدكجوا مشقة البحث ونعم السؤال وهو ان  
وحال الوقت بخلاف هذا وان الطعام فيه يتيسر بالاسواق  
والدكاكين بكل ما يحتاجه الفقير بجزءه من غير كلفة وط  
مشقة فمضى كان يبره المال بل انكسرت الفضة والتفعل  
التعب والشغل والمشقة الى الانتفاع بالكعب فكان اخراج  
المال من اجل هذا افضل

الوجه السابع انه عليه الصلاة والسلام قال اغتفرتم  
عن الطواف في هذا اليوم جفيدة الاغناء بيوم العيد ليعم



السرو جميع المومنين ويستوى فيه الفتي والبغير ويتبرخ  
 اجمع لذكر الله وعبادته وعمده وشكره على ما انعم به من  
 التوفيق للاداء في حق الصيام المكبر للذنوب والمغرب من رب  
 الارباب نعم على ابدان العلم تجيها من الله سبحانه وورثته  
 ولو سدد جعل الرحم على معرفتها فيه الصيام لا يزال لها  
 يعمل الى غير ذلك من جليل نعمه وعظيم فضله  
 وهذا المعنى لا يصل اليه بل يخرج الحب الذي ليس هو  
 طعام البغية والنفس كالبنة ولابد ان كان من الانتفاع به  
 في ذلك اليوم حتى لو ارادوا افضيانه عما خافوا عاده تمنع  
 لبغية ان الارواح من بيوتهم وعدم افكان كحجته للدكتور  
 الاغلب في ما كينات الطهي الكبرى لانه لا يتجمع الاكثر هم  
 ما يستحق الطهي فيها في لو ارادوا ابيع لما تمكنوا منه في ذلك  
 اليوم كما هو معلوم فلا يحصل ففوه الشارح من الغنايين  
 وكما يتنهم في فصوص يوم العيد وانما يحصل ففوهه بل اخراج  
 المال الذي ينتفع البغية في احوال فكان اخراجه هو اللذي

والابيض

والابيض

الوجه الثامن انه فرض زكاة العسل لجميع المساكين كما  
 قال ابن قدام حزننا عبد الله بن احمد بن بشير بن ذكوان -  
 واحمد بن اللزوم فلما حزننا مروان بن محمد بن البرزخ الخوادم  
 عن عيسى بن عبد الرحمن الهمداني عن عكرمة عن ابن عباس  
 فان فرض رسول الله طر الله عليه والرسول زكاة العسل  
 كحجر للحاج من اللغو والرفث وكلمة للمساكين في  
 اداءها قبل الصلاة مبهى زكاة ففوهه وما اها ربه  
 الصلاة مبهى صرفته من الصدقات ورواه ايضا ابو داود  
 كما تقدم والدارقطني والحاكم وصححه على شرط البخاري  
 بالنبي طر الله عليه والرسول فرضها لجميع المساكين يوم العيد  
 والحب ليس كحجته للنفس اليوم ففوهه المساكين بل  
 من كان منهم ففوهها كطعام الرقيق ومما يمكن ففوهها  
 وطعام الخبز المباع بالاسواق فكان المتعين اخراجه من  
 الصنفين لانها طعام الناس بل هو اضر لا غير لها من رقيق

ونزول زيب واما كان البغداد لا يميز بينهم بين المتامل الذي  
 صلحته في الدفين لانه طعمه على ما جرت به العادة في  
 المغرب وبي غير المتامل الذي لا ينتفع بالرفيق لصدم  
 الخبز له بل منفعته في الخبز انتقل احكم الى اهل انحاء جميع  
 صلحته اجمع ويا فذب المتامل الرفيق ويا فذب غير  
 الخبز

الوجه التاسع ان النبي صلى الله عليه واله وسلم عين الطعم  
 في زكاة البع لسرته بالاسواق في تلك الايام وثمة -  
 احتياج البغداد وتشرع اليه لا الى اهل مكة القليل من  
 سير الاحبارت واصوال الحجابة واجبارع ودارس كتب  
 الحديث والسير فان غالب المتصرفين في عهد النبي صلى الله  
 عليه واله وسلم ما كانوا يتصرفون الا بالطعم فكان  
 النبي صلى الله عليه واله وسلم كلما عت على الصرفة فلما سبته  
 فروع ضيوف ارجوا اباد روا الى لاتبان بالطعم لمسجد  
 صلى الله عليه واله وسلم لم يكن من اهل الصفة ومن كان يوم

8

من السجدة والبغداد اذ ربما تضرعوا بالانبياء في بعض المناسبات  
 وتصرح بتأويل كلهم ولم ينقل انهم كانوا يتصرفون -  
 بل المال الا على سبيل النثرة لشدة احتياج البغداد الى  
 الطعم واللباس لا الى اهل مكة

وتفرا اهل البغداد يبعون من ياتهم بالطعم او يدعوه  
 اليه كما يحكم ابو بصير وغيره من اهل الصفة ويخرجون من  
 اجل هذا ايضا تجد اهل سجدة وتعلم يدع بالطعم  
 الطعم ويوعده من يخل به ولا يخل عليه فيقول تعالى  
 ويطمعون الطعم على حبه ويقول في بعض الكبار  
 انه كل ايام من بالله <sup>العظيم</sup> ولا يرضى عن طعم المسكين  
 فذلك الذي يدع البتية ولا يرضى عن طعم المسكين كما  
 بل لا تكرون البتية ولا تحفون عن طعم المسكين

فخص سبحانه وتعالى الا لطمع بالذكر من اجل هذا المعنى  
 وهو نعمة الحاجة اليه في عم النزول وعدم الحاجة الى المال  
 والا لطمع ضرورة ان الذي ينتفع اهل مكة على حبه لم يرو



وكتاب كطعم الطعام والذي يدخل بالمال ولا يخض على البعاف  
 قد صوغ وعافب بمنزل ذلك الغاب  
 وهذا ايضا هو السر في تعيين الطعام في الكفارات وذلك ان  
 الحكم سادها بجميعها عند من قال بالنية كما قد فناه  
 ويؤيد هذا فارواه ان الجراء في الارض ما عرفت من كتاب  
 رفر الله عنه فان سئل رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
 اي الاعمال افضل قال ادخالك السرور على موسى النبي  
 صواع او صاعين من الطعام اعباري مع ان اخرج الى سوقك  
 باعترافه

ورواه الخبر في فكارم الافلاق فان حدثنا فضيل بن محمد  
 المديني ثنا عبد الغفار بن ابي اسحق بن عمار بن ابي كثير بن ابي اسحق  
 عن محمد بن يقطين عن ابي اسحق بن ابي طالب عليه السلام فان كان  
 اجمع انما صاع الصحابي ع صاع من طعام اوجب الى ان  
 اخرج الى السوق فاشترى نسيئة باعترافه  
 باخر عن ابي اسحق بن عمار بن ابي اسحق بن ابي طالب عليه السلام فان  
 عتق الرقاب مع ان العتق افضل ولكنه نزل الى رغبة

وكتاب كطعم الطعام والذي يدخل بالمال ولا يخض على البعاف  
 قد صوغ وعافب بمنزل ذلك الغاب  
 وهذا ايضا هو السر في تعيين الطعام في الكفارات وذلك ان  
 الحكم سادها بجميعها عند من قال بالنية كما قد فناه  
 ويؤيد هذا فارواه ان الجراء في الارض ما عرفت من كتاب  
 رفر الله عنه فان سئل رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
 اي الاعمال افضل قال ادخالك السرور على موسى النبي  
 صواع او صاعين من الطعام اعباري مع ان اخرج الى سوقك  
 باعترافه  
 ان السرور يدخل على البعاف بالمال ابا الطعم ولهذا هو  
 خير كثير من غيره وبين ثمنها للاختار التي كانتا هذنا  
 ذلك من غير عتق من الجزة وبين والطعم هو الذي لا يعبر  
 للمال في حقه في الكفارة الغاب فان منعه ما اخذ الى المال فبدله  
 واخذ الى طعم الطعام رجا ومن ياتخذ الطعام من البعاف البيع

فلنا

اهل وفتة في الطعام وكون السرور به عظيم مع علم  
بما به ادخال السرور على المؤمن من الثواب العظيم والخير

الجميع

ولهذا ايضا قال من كان الحى في ربيته هل لا اعلمت  
ابرح كما ذكر ابو طالب اباي في الفتوى يعني انه كان ينبغي  
ان يعلم بذلك ليعلم يحصل له طبع ثواب كبير من اجل ذلك  
رغبي الله عنه وشرم وجهه

وقال العارف الشيخ ابي الطيران في توجيه المزارع  
في زيادة النعم واقام جوز اخراج الفضة فوجهه ان الغزاة  
يصرون بالخيار يعني ان يشتري احد من جباة كفا ما طرد

مهيأ للاكل من السموم وهو مخيف من ذلك الوجه  
على الاغنياء والبغاة فانهم يورثون وشرب وبعان وذكر  
لله تعالى في رجل بالكلع يصنع اجسام الناس وذكر الله  
يسر ارواحهم يحصل بذلك السرور والكامل للارواح  
والاجسام وفتح فناء ذلك في ليلة الجمعة معنا

ناحل

ناحل ونزك يحصل لنا سرور لا يعاد له سرور ومن سرك  
بليحرب لكن بعد جلاء قلبه من الرعونات والادناس ام  
اوجهها شران الله تعارفان من تناسوا البر حتى تنفقوا  
على التجمون والحال هو المجهوب اليوم وان كثير من الناس  
يهو عليه الطعام الطعام واعمال الولايم ويذهب عليه  
دفع عن ذلك للفقراء بل وضعه ربه ونفسه كما انه  
يهو عليه دفع خيرة ولا يهو عليه دفع غيرها كما هو مشاهد  
في كثير من الناس والحال في عصر النبي صلى الله عليه واله  
ولم كان بخلاف هذا كما ارضناه ونهك كان اخراج الطعام  
في صفة افضل لانه اليه اوجب واخراج المال في حقنا افضل

لانه ايضا اوجب

الوجه اعلى من ان الفقهاء قالوا يجوز الانتفال  
في الزكاة الواجبة الى ما هو افضل للانية المذكورة والاحاديث  
السابقة والحال في وقتنا افضل من الحب في حق الانتفال  
اليه على قولهم ويكون مع امارة المصلحة هو الافضل



الوجه الثاني عشر ان الطرائق روى في الاصول على زيد بن ثابت ان النبي صلى الله عليه واله لم قال لربا زيد اعطى زكاة راسك مع الناس ولو لم تجد الا غيبا فجزا اعطاه كل ما يمكن ان ينتفع به من غنم جوائز اخرج اعمال بلعي الدوي وصرنا كقولنا صلى الله عليه واله لم ان اراد الفروج بالمرأة التي وهبت نفسها صلى الله عليه واله لم التمس ولو خافنا من حديد اى اقل ما يتمول وان كان المراد هي حريته الباب المبالغة في الحث على اخراج الزكاة وعدم التنازع عنها اما انه يقرب الى ما ذكرناه

اما ضعف هذا الحديث من جهة الاستناد فانه لا يفي في السواهد بل ان البعض انكسرت بما هو ضعف فيه لا دليل له غير كما او ضحناه في غير هذا الموضع وربما ان قولنا في الحديث الضعيف لا يعرب في الاحكام كلام غير معقول به اما عند التنازع والنقص

الوجه الثالث عشر ان النبي صلى الله عليه واله لم اخذ

من اهل

من اهل البادية الا فوط كما رواه الخبرات في الاصول من حديث ابي سعيد الخدري وكذا قال الشافعية لا يجوز اخراجها لاهل الحواضر لانه ليس طعاما لهم بدل عيال النبي صلى الله عليه واله لم اعتبر في كل فروع طعامهم وعاداتهم وعاداتنا الصوم الانتجاع بالمال فيكون هو المحرم الوجه الرابع عشر ان النبي صلى الله عليه واله لم فان المنزوع كما سبق والغنى وجود ما يتوصل به الانساء الى حاجته والحاجة كما تكون الى الطمع تكون الى اللباس وغيره من لوازم الحياة ففهم يكون البغير عنده فرتة يوع العبد ومكفنة فحداج الى الملبوس او غير من الغروريات باخراج المال الذي يسهل الخلل من جميع الوصية التي تخففه في الغنى المقصود للتسارع بهو المتعبد او الافضل الوجه الخامس عشر ان امر السارق ببيع ما حازه الزكاة يوع العبد جلب السرور الى البغراء بوجودها يفتح من الطمع فيه حتى يبع السرور جميع المومنين وايضا في الاغنياء

ولذلك استقرت اخراجها قبل الصلاة فقال من اداها  
 قبل الصلاة بمعنى زكاة بقوله وما اداها بعد الصلاة  
 بمعنى حرفة من الصفقات وذلك لئلا يتمكن طر الله عليه والم  
 ولم هو وخلقها في الالة من بعده من ثم يفيها اول  
 النهار كما كان يجعله طر الله عليه والسوم فانه كان يبيع فيها  
 قبل الغد والى المصلي ليكون البيع مقصودا بالسرور من  
 اوله حين يظن البغاة بوجوده فوئع بيه وتولا هذا  
 المعنى لما شرط طر الله عليه والو لم اخرجها قبل الصلاة -  
 وغاير بين حكمها قبل الصلاة وبعدها يجعل الازمة من ضايقها  
 والثانية حرفة من الصفقات لان العرض فتاب عليه اكثر من  
 غير بيعها الناس اليه والحكمة فاذا عزناه والالمن المقلع  
 ان انتجاع البغية بالمح من الطعام قبل الصلاة مساو له  
 اذا اخذه بعد هابرون جارا حكا  
 وهذا المفيد لا يحصل البيع للبغاة بل يجب ان يبيع كونه  
 غير طعام ليم بلانح محتاجون الى غير ما يتوانع به من لحم واداع

افه



الوجه الثاني عشر انه لو لم يرد نص بالتعليق او على  
 فرض عدم حكمة بالعقود وشروطه الاحكام واحول التبرع  
 فاذنية باعتبارها خصوصاً وقد تنفر في اصول البعض وقواله  
 فذهب فالك ان الاصل في الاحكام المفعولية لا التبعيد  
 لانه اقرب الى العقول والجدوى التخرج كما نص عليه المخرى  
 في قواعد

الوجه الثالث ان كل كذا في حقه او مع من اسمه  
 بلا حكم لغناه للاسم كما تنفر في الاحول وذلك كالنهي  
 عن الاستحسان برون ثلاثة اجزاء من معنى الحجر او مع  
 من اسمه في هذا التركيب يجزى ثلاث مسجات بحروف  
 حروف واحد كما يجزى بغيره كما في لغناه من كل انزيل لعيسى  
 النجاسة

وكذا في القول فضا بان معنى المنصوص عليه اوسع من  
 اسم يجوز اخرج كل فلا ينبع البغير ويصح حاجته وفلن  
 يوع العبد

الوجه الثاني عشر ان الزكاة وجبت على كل احد في حاله  
 الذء عنده لا يكلف التخصم غير كذا ورد في الاحاديث التي  
 سه بعضها وكما نص عليه ابن العربي في العارفة وغيره  
 والذي عند الناس اليوم هو الرقيق او الامان بالواجب عليهم  
 الاخراج مما عندهم ولا يكلفون التخصم الحب التبرع  
 للوجه الثالث عشر ان النبي صلى الله عليه واله وسلم لم يحرم  
 الواجب في المنصوص عليه ويقبل يجوز لك اخرج غير بل  
 صرح بالعلة التي تشمل الامان بالحق من ادوية ولذ لك  
 اخرج الصحابة في حياثة الزبيب والسعد والافط مع  
 انهم يعرض الا انهم والسفير والبر فيقبل فصح ولم يرد -  
 عليهم فكان اخرج دليل على عدم الحسم في الانواع المذكرة  
 وان المراد ما صرح به في العلة وهو اغناء البقر او يوع العبد  
 ولذ لك انى الصحابة بكل فلا يعد غنى في عهده ولان ينص  
 عليه النبي صلى الله عليه واله وسلم والاعتد به عونا بالامان  
 فكان اخرج هو الادوية والافضل

الوجه

ولذا كانت الغربة المتعددة افضل لانها تحتها اثني  
قال الفرابي انما الفضل على قدر المطامع الفانية عن  
الغربات اهم وعصاها التغرب باعمال الكرم والغربة به  
افضل

الوجه الثاني والفسق والتفرقة في فوائدها المالكية ايضا  
من انه لا فضل للمنصوص على غيرهما هو في غناه ولذا  
قدم ابي الكاجب الفصل في قولها واما الجامع كالفصل  
والدهي الجامعي اشارة الى هنري الفاعرة لان الفصل  
غير منصوص عليه في اعماله المذكورة

فكذلك يقال فيناجى اليربوع والمال لا فضل للمنصوص عليه  
على مقتضى هنري الفاعرة وقد عمل بها الفقهاء في مسائلها  
ايضا بل هو لا بعض ما لم يرد به النص على ما ورد بل من غير  
منع من بعض الواجد وقال لا يجوز اخراجه مع تجوزها في المباح  
الوجه الثالث والعشرون ان المنصوص عليه بيان لغير  
الواجب لا العينة اذ لو كان بيان العينة الواجب لما خالف

الوجه العشرون ان اعادة المقاصد ففقدت عناية الرسائل  
كما هو منزهة احوال المالكية وفوائدها جميع ونحو نعم  
فطمان فصد اشراج نبع العفراء والمنصوص عليه وسيلة  
لذ لك وثني والوسيلة اعم من ان تكون محصورة فيه بكل  
ما كان وسيلة للنبع فهو جائز اما ان انتقل النبع من  
وسيلة الى اخرى كما انتقل من الحب الى الحان فالواجب اتباع  
الاخير لرجهين

ان معنى الوسيلة انتقل منها بل تبقى وسيلة  
وانما اعادة المقاصد توجب علينا الفداء حيث  
صارت المقاصد تبعوت بها

وقد تفرقة في فوائدها المالكية ايضا ان سقوط اعتبار  
المفصول يوجب سقوط اعتبار الوسيلة فاذا سقطنا  
اعتبار المفصول انما هو نبع العفراء المنجم في المال سقط  
به اعتبار الوسيلة وهي الحب ولم يبق لها اعتبار واما جادة  
الوجه احادي والعشرون ان كثرة الثواب تتبع كثرة العمل

الوجه



الصحابة والتابعون والائمة والبغراء فذكر وان الاميان  
 عالم ياد به نص من الشارع واذا ثبت ذلك جاز اخراج المال  
 وعلى هذه القاعدة بنى من قال بجواز اخراج القيمة كما بس  
 الفلاسق واصهب واجنغ وابي وهب وابي حبيب وغيرهم  
 من المالكية واستثنوا ابن الفلاسق لزكاة العلق خروج  
 عن هذه القاعدة وتحكم للدليل عليه بل هو مجرد استحسان  
 لانه لا بارى بين بين زكاة العلق وزكاة اعمال باعان تجوز  
 القيمة او غيرها او تمنع غيرها  
 الوجه الرابع والخصرون ان مراعاة من البغراء فخرج  
 عند مالك كما نص عليه فقهاء فذهب وسويده حسالتنا  
 حرم الشارع بوض زكاة العلق حتى على الصغار الذين لا يتلفوا  
 الحبل بل وعلى الذء لم يخلو بعد على فذهب لبعق الائمة مع  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم اعلل وجوبها بكونها طهيرة  
 للصلح من اللغو والرفث ومعلل ان الاولاد الصغار لم  
 يصوموا ولم يحصل منهم لغو ولا رفث وعاد ان التوسيع

طهيرة

كمية الزكاة مراعاة لحق البغراء وكذلك وميتت الزكاة  
 في مال ابنته الصغير الذء لم يجب عليه هيداع ولا صلاة ولا  
 غيرها من التكاليف لهذا المعنى ايضا مع ان فيه مخالفة  
 لاصل علق من اصول الشريعة وهو رفع التكليف عمى  
 لم يبلغ الحبل كذا في مراعاة لمصلحة البغراء واذا ثبت  
 هذا لم يبق شك في ان العروق عن المنصوص عليه الى ما  
 فيه نفع البغراء وصلاحه اولى فإل العارف الشمراني  
 سمعت سيدنا عمر الخواص رضي الله عنه يقول المطلب من  
 الاغنياء يوم العيد زيادة البر والاكرام للبغراء والمساكين  
 ولذا ذكر ابي السارح على الوالد اخراج الزكاة عن الصبي  
 الذء لم يبلغ الخلفة على الصوم توسعة على المساكين  
 والذء ما هناك صوم يكون فعلى من السعد والارض  
 حتى يوم الصبي بالافراج  
 الوجه الخامس والخصرون ان كل حبل شرعى افك تعديت  
 بالقياس جارح فيه على قواعد مالك ولهذا حكم جعل





فيها عن الاصل المشقة المحففة اذ المختون

فاذا ثبت التحفيف في هذا الاصل فكيف لا يثبت في  
الزكاة بدفع الحب مع وجود المشقة على المعطي في  
الحصول عليه وعلى العبير في الانتفاع به فهو ما يبيع  
العبد كما شرهناه

الوجه السابع والعشرون وعي في فرض انتفاء المشقة  
في الحاجة فقد تقدم فعدم المشقة ولو لم يكن البيع النسخ  
المحرم الى من يريه نكاحها او رعايتها ببيع او غيره  
كنحل الشريعة وادائها وكالمس المحرم ايضا للخبث  
والجماع ونحوها والنسخ الى مروج الزانية لنحل شريعة  
الزنا والى مروج المرأة للشهادة على الولادة والبلادة والى  
تدبيرها للشهادة على الرضخ وغير ذلك فاذ اباحت الحاجة  
فانها محرم فلا تباع اعمال في الزكاة التي هو الاصل فيها

اولى

الوجه الثامن والعشرون ان الفقهاء الغايلين بعدم اجراء

الدين

الدين على ان يكون غير كامل المنفعة لتزواج ريف  
وهذا العلة موصولة النوع في الحب فكيف لا يبيحونه  
بأنه من المنفعة بما يعدل اذ عاب منعت الرقيم الساقط  
من الدين في جرحه ان يردوا الحكم مع العدم

الوجه التاسع والعشرون ان اخراج المال في هذا القسم  
يجمع فيه جلب مصلحة ودفع عيبه فيفتح على اخراج  
الحب الذي فيه مصلحة فهو منة بل عيبه اذاعة المال  
لان البغض اذ يبيحونه بل يحسن الامان فيبيع بسبب ذلك  
قال كثير من فقهاء الزكاة ويبين بايع العبير وكس  
البغض اذ لا يجمع له ما يبيع للطنى والبيع فيبيع ولا يخل  
به التبعاع

الوجه العاشر والعشرون ان الحكم اذا اوقع فيه خلاف هو مخصص  
بالنهي او غير مخصص بالخام عمله على عدم المخصص حتى  
يشبه المخصص بنص او اجماع كما تنزه في احوال البقرة  
والزكاة لم يثبت تخصيص الحكم فيها بنص ولا اجماع فوجب

عدم اعتبارها والفتور بالعموم

الوجه الحادي والثلاثون واعادة المصاحف من الخرج  
الشريعة وعلل احكامها التي يتبنى عليها جميعها ومنها  
ما ارتدور منها فالشريعة كلها فضيلة على جلب المصالح  
ودرا المصالح وعلى هذه القاعدة بنى العربي عبد السلام  
فولده الكبرى التي يجب على العفيف والمجنى بندر الاطعام  
عليها

عن تامل الادام وجد الفساح الربها لما يسهلها من المصالح النبوية  
لو الاخرية ومن تامل النواحي وجده كذلك نزهة عنها لما  
ييسرها من المصالح الربوية او الاخرية وتجب قاطبة  
المحكمة وعظمتها يكون الرصوب والندب والاستجاب  
وبعض المصيبة وتسهلها يكون المحرم والمكروه وضاح  
الاولى اما ان ذلك من ماله هو قاطبة يشتر كمنه اذ راكبه  
الخاص والعام وعنه ما هو جنى لا يطلع عليه الا ذو  
القدم الراسخ في العزم والعلو

بالكذب

بالكذب فنل حرام من الكبر الكبار بحيث جعله الفساح كبراً  
ونعاقب فقال تعالى انما يقترئ الكذب الذي لا يؤمنون بآيات  
الله ونال تعالى يا عبيدني تعالوا فادعوا فلو يسمع الى يوم يلقونهم  
بما اخلصوا الله ما وعده وبما كانوا يكذبون ومن هنا فان  
النبى صلى الله عليه واله وسلم ائمة المنان تلك وان صلح وهلم  
وزعم انه صلح انه احدث كذب واذا ارعد اخذ واخذ النبي  
خات وفان النبي صلى الله عليه واله وسلم يلصق الامر على كل  
خلة الا الخيانة والكذب

ومع هذا الوعيد الشديد ابا حنيفة عا عارفت عيسرته صلح  
كبرى على الا صلح بين الناس فقال صلى الله عليه واله وسلم  
ليس بكذاب من اصلح بين اثنين ففاه خيرا او على خيرا  
بل قد يهيه الكذب واجبار عا فب على تركه كما اذا ترتب  
عليه صفة مع صلح

وكذلك اعراض الناس محرفة السنة التحريم حتى جعلوا  
الفساح من ارض الربا التي اصف استمد من اثنين وثلاثين



فيما هو بين العلة والفتح الحكمة قلب للحفايس وعكس لمقاصد  
 التصريح جان من يسمع قول الله تعالى ان الذي يا كلون احوال  
 القفاي لظلمة يمحها على خصوص الاكل ويتبعها وينتبع  
 بها في اللباس والركوب واعسكن وغير ذلك يكون مخالفا  
 للآية في احكام الرعيه باجماع الامة بل والعقلاء وان تمسك  
 بالخارج ووقف مع النص

وكذلك من يسمع قول الله تعالى في حق النواذير ولا تقل لها  
 اب ولا تنذر بها قبيها في وجهها ما ويخبرها بما يمتنع  
 ينص التاميم والانتذار يكون عاقدا في احكام النواذير والرعيه  
 بلا خلاف بين العقلاء

ولهذا لما تمسك اليهود بمثل هذا الرفوف مع النص والخام  
 في حيد السمك الذي نهى عن النه عن بيع السمك فنصبوا السباك  
 عنيت الحفة واخذوها يوم الاحد عما جدم الله بعقابهم  
 لم ينجح فردة وخنازير مع انهم لم يخرجوا عن ظاهم اللوح  
 لان التعويل على فهد المتكلم ومراده لا على الالباحف

اوست وثلاثين زينة في الاسلام

+ ومع هذا الرعيه السجده ايجت في خروج الرواة والشهود لما  
 لا يترتب عليها من عطف المصلحة في بعض النواذير وعقود  
 المسلمين

ولم يهور الناس محرمه اشد التحريم ومع ذلك ايجت في الحرور  
 والادب والتعزير للمصلحة العدمه ومعنى الحفون واقامه  
 العدم

واعمال الناس محرمه اشد التحريم ومع ذلك ايجت في الزكاة  
 والمغانم في الجهاد لما في ذلك من المصالح الكبرى من نشر الدين  
 واعلاء كلمة الله ومعونة البغداد

وتلكذا تنبى احكام الشريعة كلها على مراعاة المصالح والضرر  
 معها كيفما دارت كما يعرف ذلك من تشبهه واقعي الترخيم  
 واذا ثبت ذلك بالمصلحة فاضمة باخراج المالك وتوضيد  
 على الكيوب

الرعيه الثاني والثلاثون ان الرفوف مع النص والتمسك بالخام

في

لانها لم تفصح لبعضها وانما فصدت للمعاني والتوصل بها  
 الى معرفة المراد  
 فلو تمسكنا باليوع بالنص في حكاية البعوض واخرجنا التير واليبس  
 لما كنا نمتدلين ولا نر كين وللهز انص البغض باد على ان الامميا  
 المنصوص عليها لا تجرى الامميا كانت فوته وقالوا في الاذني  
 للبحري الا لا اصل البادية اي بادية الحجاز الذي كان الاذني  
 طعا صم لان المراد ما يكون فوتا للبعوض لا يبين المنصوص  
 فكما نص البغض اذ على هذا وانتقل الحكم في نظرهم من المنصوص  
 الى غير ذلك ينتقل الى اماكن الذراع يكن في عزم بمنزلة  
 اللان على ان احوال الخفيف الذي هو الذهب والفضة في  
 انتقل حكمه ايضا الى الورق الذي لو اخرج البغض منه  
 انواع خلت لعمه نسخية واستهزاء واليوع لو اخرج في  
 من البغض لعمه نسخية واستهزاء بـ بخلاف الورق بالعبير  
 بالمتبعة والمفاهم لا بالوسائل والاسباب  
 فصل في اعادة بعض المقاصد نقول ان الواجب على اهل

البادية

البادية البعيدة عن المحدث اخراج الطعاع المفتات عندهم  
 لا التير ولا الامال لان حالتم فضاية كحال اهل عم البني  
 طر الدر عليه والروم فيكون طعاعهم الحجب مع وجود الارواح  
 في بيوتهم التي تمكنهم من الانتفاع بس بخلاف احوال اهل  
 البغض لو اخذوه في البادية لا في الموضع الذي هو السؤال حيث  
 لا توجد السوان ولاد كما ليس ببيع الطعاع المجهول المخرج  
 للاجنز ولا يجرها كما كان في عم البني طر الدر عليه والروم  
 وكذا لك لتوفير احوال في المدن وانقطعت هذه التاليت  
 وعمارت المياه الى مجارها الا حلية فان الحكم يكون كذلك  
 اما اليوع في احوال في الحواضر التي للبعوض واخراجها هو لافضل  
 والدولى والله اعلم

فصل وانه ائتت من هذه الوجوه والبراهيل جواز اخراج  
 احوال با على ان تغلب البغض الفايدين بهرج ابراهم لا يجوز  
 للاسباب  
 السبب الاول انهم حكموا بذلك بناء على ما كان عليه احوال





بمعنى المناسبات لعن النبي صلى الله عليه واله وسلم والنبي السلمي  
كذلك الى اواخر هذا القرن الرابع عشر لما ايسر بعد تغير  
الحال تغير الوضع بغيره كما اشتهر بالاجازات الحاله من الغاية  
لما ذكرناه من لادله

وقيل هذه المسألة ايضا زيادة احوال المال به من  
عسك بنهوض البغداد الذي كان التعاقد به زمانه  
محوراه النفديين وفروا ان الزكاة لا تدخل غيرها من  
العلوس محكم باستطاعة الزكاة في احوال بنده على نفوس  
البغداد بل انه يكون بغيره كاستطاعة اركان الاسلام  
وهاهنا اصله اهلوه وعلينا من هذا ما اجمع فقامده  
وكم له من زخرف لمن تامل ذلك وتبينه مع ان من احوال المال كونه  
القول بما جرى به العمل والاعتقاد على الاعراب ولو بما ظاهرا  
صرح الكتاب والشئ من غير رواد فمحمود يعتقد عليه  
اكثر من العرب والعمل الجاهل

السبب الثاني ان العلم بضعف الدليل يوجب عدم اعتبار

القول

القول المبنى على ذلك الدليل ولهذا فرغ عما بالعبء والاحول  
ان الاعلام لا يفعله فيما ضعف الدليل بل يجب الضلوع  
عزيمه واعتبار الدليل الذي نحى فتعبرون باتباعه  
واذا علم هذا جازان البغداد تعفوا به هذا المسألة بتشيبي  
ضعيفتي

احداها كون الشرايح اوجب اسبابا مختلفة القيمة  
من على ارادة الامميه وهذا شبهة ضعيفة او بالكلية  
من وجهي

الوجه الاول انها من فساد الكافر على الغايب المحصول فانهم  
فالسواي عزم على عم النبي صلى الله عليه واله وسلم وكنوا ان  
هذه الاسباب لما كانت مختلفة القيمة في عصره كانت كذلك  
في عم النبي صلى الله عليه واله وسلم وهذا امر يحتاج الى نقل صريح  
في ابحاثه والابا فان فضة والعصور تختلف في الاسعار ومساوات  
الاسباب وتجانسها وقد وجدنا هذا في اسبابا اختلفت من  
عم النبي صلى الله عليه واله وسلم الى عم عمر وعمر فرغ الله عنهما

فكان البر فليلا او بعضا من طر الله عليه والله ولم بالمدينة  
المفورة وكز في زمان عمر وعثمان وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم بسبب فتح  
الفتح وضع وغيره من الافطار في ارضه فابن زعلان النبي  
طر الله عليه والله ولم وزعلان عمر ثمانية عشر عاما فكيف  
بثمانية سنة فان هذا الدليل استدل به ابن العربي من  
المالكية في المائة السادسة ومن قبله الخ طحاوي من الشافعية

في المائة الرابعة

كما ان اهل المدينة كان كفاحهم مع النبي ط الله عليه والله  
الترجم ١٦ بحيث يكفون الشعر والشعرين بل والشعر  
لا يذرون فيها اطعوا غيرهم نعم بغيره بغير الحال  
وحار كفاحهم كسائر الناس وبقي الشعر عندهم للتفكير والثناء  
للافتيات بهررا

فكيف يفتان الشعر على المتأخر على المتقدم مع هذا التباين  
الذي

الوجه الثاني ان هذا دعوى غير مسلمة فان النبي ط الله عليه

والرؤم

والله ولم غير بين الامم ولم يسويها كما افده من طرف  
بلقت حده القواتر في هذا الدليل من امله  
ان يثبت ثانيا فقولهم ان المال بدل والبديل لا يقتضيان  
الا عند بغيره المبدل وهذه الشهة فعيضة ايضا  
ومعنى

احدها انها فاعلة غير محذوفة بل ففوضت جاملت على  
التجسس بدل من العلاء وهو جائز مع وجود المبدل وهو  
العلاء

ثانيها عدم تصديق كونه المال بدل من اللفظ بل نقول انه  
اصل داخل في مجموع العدة التي حرم بها التصاريح وهي الغناء  
البعث اذ لا يبعد ان يقال انه الاصل واللفظ بدل من حذف  
بغيره فبإيرته في ذلك العزم مع ندرته كما او فحناه

فصل السبب الثالث انهم اذ لم يوافقوا في هذه المسألة وتنافروا  
فيها تنافروا في وجوب عدم الاعتبار فقولهم فيها لانهم لم يتمكنوا  
فيها بنص ولا في الناس ولا في العبدية ولا في قولية



اما النص مجالعو، في قولهم يجوز اخراج كل وقتات غالباً  
 كالارز والذخ والزرقة والسلت والسوي والقطاني  
 والحجم واللبى وغيرها مع ان النص لم يرد بمعنى منها  
 وخالعو، ايضاً في قولهم ان اللفظ لا يجوز الا على كانه فوتة  
 ومنع من منع منه مطلقاً مع انه ورد في النص الصحيح  
 وخالعو، ايضاً في قولهم ان الواجب من البر صريح مع  
 انه لم يرد عن النبي ط الله عليه واله ولم يذهب صريح بل  
 انكر جمع من الحفظ كتابي المنذر وامي حزم واليه في راجع  
 نبوت البر عن النبي ط الله عليه واله ولم يذهب صريح  
 بذهب صريح واكدوا ذلك بان البر لم يكن في زمان النبي ط  
 الله عليه واله ولم يمدنية كما ورد في الصحيحين وغيرهما  
 عن عدي بن سعيد وعبد الله بن عمر وبينوا ان المراد بالظوع  
 في حديث ابن سعيد هو السعير لا البر ورد واعلم من زعم انه  
 البر وانزلوا زعم بما لا يقبل انشراح ولولا خوف التكرير  
 لبينا ذلك وتكلمنا على جميع الاحاديث الواردة به مع

٢٠

بصاع من البر حتى يتخفى التاجر من ضعفها وانه تضييع  
 لصولها والحفاظ كعبارة

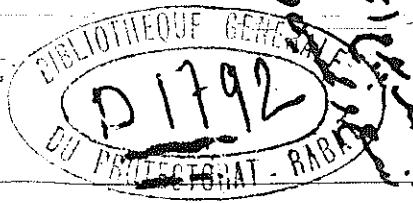
فصل جان قالوا ان المنصوص عليه تجدي لا يبعد له  
 معنى وللإضافة فلنا في نافتح هذا وصرح بانة وعضو  
 المعنى بين العلة وله لك ففتح عليه كل فرد وعناه  
 وان فالوا هو وعضو المعنى فله لك فصاع عليه فلنا  
 في نافتح هذا ايضاً في تفسيره عليه كل فرد وعناه  
 بل تحكمت في الحفظ التيسر وعضو غيرهما مع اتخاها الجمع  
 في العلة

ثم نسأل عن العلة التي جرت لهنم الغيلس والا كان  
 جان قالوا المضموم فلنا في نافتح هذا ابلغ تجزوا  
 كل مضموم من ضغ وجوا كره علوا

وانما قالوا الافتيات فلنا في نافتح هذا ايضاً بمنع  
 الدفين والصويح والحصى والعدس والبول وغيرها  
 مما هو وقتات واخر بواك في الفطاني واجازها

وإذا النسخ إلى المعنى والمقابلة هاد تجوز كل ما يحصل  
مقصود السارج مما يميم نبع العفراء وسع خلتهم وما  
سوى هذا اجتنبه ياباه الفقل وللإرفاه

الدليل واللام  
كلمة الرسالة المصاحبة تحفي الامان  
بإخراج زكاة العطار بالمان  
على يد مولانا العفراء  
احمد محمد البردي  
عم السنة  
مكتبه امين



ع

مرة ومنع منها اخرى

وان فالواحي خاصة بالمعتمد فلنا ناضح ذلك فلتنا  
باللحم واللبى واللافط والرفيق وغيرها وهي غير وعشرة  
وان فالواحي تنبته الارض خاصة فلنا ناضح ذلك

باللحم واللبى واللافط جانها عن الحيوان  
بشكنا افلم بت افوالهم وتنافضت آراوه ب  
هذه الامثلة بلع تجر يها على رض ولا فينا من وها كان  
هذا سبيله فلا يجوز لمسلح العمل بل لانه السخسان  
مجرد عن الدليل ونحن نكلهون بان تلوع الحن والدليل

للباتباع السخسان الناس وارايسم

وحينئذ فلا يخلوا الحال في هذه المصاحبة من امرين للثالث

لها

اما الرفوف مع النص والجمود عليه والقول بان لا يجوز  
غيره فكلها كما هو فقهها هذا الخاف وبعض المتبادلة  
والعالمية

واو